

تمهيد:

هناك تساؤل ملح مفاده: هل يمكن اعتبار الدراسات اللسانية الحديثة فتحاً جديداً في مجال الدراسات اللغوية؟ أم أنها مجرد استدرار وتوسيع لجهود سابقة؟ وما محل جهود العرب اللغوية من كل هذا المحصول العلمي؟

يقرّ بعض الدارسين العرب بأن الدراسات اللسانية هي صنيع غربي صرف^(*) تعاطاها العرب عن طريق النقل والترجمة، وقد يكون هؤلاء ممن انخدع بيهارج الحضارة الغربية التي سلبتنا كثيراً مما هو متأصل فينا، إذ يكفي أن نعيد النظر في تراثنا اللغوي والثقافي عموماً حتى يثبت لدينا أن الغرب هم من تقفّى خطانا وبنى حضارته على أنقاض حضارتنا بعد أحسن هدمها وإيهاام أصحابها بسبقه وتفرد.

على كل، لو استحضرنّا اعتراف "فان ديك" المتعلق بالسبق التاريخي للبلاغة على لسانيات النصية، لأدركنا أن للدراسات اللغوية العربية قصب السبق، فالعرب هم أرباب البلاغة، لوثاقة صلتها بفهم العقيدة وأحكامها، مما حدا بابن خلدون أن يربط ظهور علم البيان بالملة (العقيدة).

لا يبدو التراث اللغوي العربي في حاجة إلى إثبات غنى مباحثه في علوم اللغة جمعاً ودراسة، بل هي من التنوع بين التفسير والبلاغة والنقد ما يؤكد عمق إدراك علماء العربية لقيمة الكلمة منعزلة أو في علاقتها بما سواها في النص؛ إذ نلاحظ أول ممارسة نصية في تفسير أي الذكر الحكيم، وتتمثل في الوقوف على الآية القرآنية وتحليلها تحليلًا يقترب كثيراً من التحليل النصي⁽¹⁾، لذا يمكن أن نتحدث عن ملامح اللسانيات النصية في التراث اللغوي العربي عند مجموعة من النقاد والبلغاء والمفسرين؛ أمثال: "ابن طباطبا"، و"ابن رشيق القيرواني"، و"ابن حزم القرطاجي"، و"الزمخشري"، و"فخر الدين الرازي"، و"الزركشي"، و"السيوطي"... ويتأكد هذا الحس النقدي في قول "ابن قتيبة" في "الشعر والشعراء" متحدثاً عن اتساق الأبيات الشعرية وترابطها، قيل لفلان: أنا أشعر منك "قال: "وَيْمَ ذَلِكَ؟" قال: "لأنني أقول البيت وأخاه، وأنت تقول البيت وابن عمه"⁽²⁾، هذه المحاور دليل على مدى إدراك الشعراء والنقاد قيمة الوحدة العضوية والوحدة الموضوعية في البنية الشعرية، وما يترتب عليها من ترابط وتناسق الأبيات، وهو ما تعززه فكرة الربط والارتباط في اللسانيات النصية.

ويبدو أن "ابن طباطبا" (ت: 322هـ) هو أول من تبّنه إلى ضرورة توفير الوحدة الفنية في القصيدة عبر التماسك الفني والترابط اللغوي، وهو منطلق حكمه على الشاعر، يقول: "وينبغي للشاعر أن يتأمل تأليف شعره وتنسيق أبياته، ويقف على حسن تجاوزها أو قبحه، فيلائم بينها لتنظم له معانيها، ويتصل كلامه فيها ولا يجعل بين ما ابتدأ وصفه وبين تمامه فضلاً من حشو ليس من جنس ما هو فيه، فينسى السامع المعنى الذي يسوق القول إليه، كما أنه يحترز من ذلك في كل بيت، فلا يباعد كلمة عن أختها، ولا يحجز بينها وبين تمامها بحشو يشينها، ويتفقد كل مصراع، هل يشاكل ما قبله؟ فرمّا اتفق للشاعر بيتان يضع مصراع كل واحد منهما في موضع الآخر... كقول امرئ القيس:

(*) إن إغفال أربعة عشر قرناً من العمل الجاد في مجالي البلاغة والتفسير، ثم في مجال اللغة، يعد أمراً غاية في الخطورة، ومن ثم فإننا نؤمن أن البدء من الصفر المنهجي في هذا المقام يعني إهدار أربعة عشر قرناً من النتاج اللساني المتميز، الذي هو إنجاز قوم من أعلم الناس بفقه العربية وأسرار تراكيبها وذخائر تراثها... فلن يتحقق طموح في وضع نظرية علمية دون إحياء الأفكار الصالحة في التراث والإفادة من الدراسات الحديثة.

- ينظر: صبحي إبراهيم الفقي، علم اللغة النصي بين النظرية والتطبيق، ج 1، ص: 83

1- صبحي إبراهيم الفقي، علم اللغة النصي بين النظرية والتطبيق، ج 1، ص: 84

2- الجاحظ، البيان والتبيين، ص: 206.

كأني لم أركب جوادا للذة
ولم أسبأ الرزق الترويي ولم أقل
ولم أتبطن كاعبا ذات خلخال
لخيلي كرتي كرتة بعد إجفال

... وهما بيتان حسنان، ولو وضع مصراع كل واحد منهما في موضع الآخر كان أشكل وأدخل في استواء النسيج، فكأن يروى: (3)

كأني لم أركب جوادا ولم أقل
ولم أسبأ الرزق الترويي للذة
ولم أتبطن كاعبا ذات خلخال
لخيلي كرتي كرتة بعد إجفال.

ويرى "ابن طباطبا" أن أجود الشعر ما كانت القصيدة فيه كالكلمة الواحدة حتى تخرج كأنها مفرغة إفراغا، لا تناقض في معانيها، ولا وهي في مبانيها، ولا تكلف في نسجها، تقتضي كل كلمة ما بعدها ويكون ما بعدها متعلقا بها، مفتقرة إليها. فإذا كان الشعر على هذا المثال سبق السامع إلى قوافيه قبل أن ينتهي إليها راويه (4). وبذلك عرف التماسك النصي علي يديه انطلاقة حاسمة عبر حديثه عن حسن التخلص والانتقال من موضوع لآخر مما اتسع له كتابه "عيار الشعر"، إذ يرى أن للشعر فصولا كفصول الرسائل فيحتاج الشاعر إلى أن يصل كلامه، على تصرفه في فنونه، فيتخلص من الغزل إلى المدح إلى الشكوى بألطف تخلص وأحسن حكاية بلا انفصال للمعنى الثاني عما قبله (5).

وأما على صعيد البلاغة والنقد، فقد طلع "الجرجاني" على الناس بكتابه "دلائل الإعجاز" الذي صبّ فيه جام اهتمامه على النظم، حيث تناسب أجزاء الكلام لبعضه، يقول: "وإذا عرفت هذا النمط من الكلام، وهو ما تتحد أجزاءه حتى يوضع وضعها واحدا، فاعلم أنه النمط العالي والباب الأعظم (6)، فهذا الكلام يشير إلى أهمية اكتمال البنية النصية، وهو ما ينسجم مع الدراسة النصية التي ترى النص وحدة واحدة. وهي رؤية تتفق مع ما ذهب إليه الجاحظ (ت 255هـ) سابقا، فهو يعتقد أن أجود الشعر ما رأيته متلاحم الأجزاء، سهل الخارج، فتعلم بذلك أنه قد أفرغ إفراغا واحدا، فهو يجري على اللسان كما يجري الدهان (7).

وأما "حازم القرطاجني" (ت 685هـ) فبحث في الوسائل التي يصير بها النص متماسك الأجزاء، فتحدث عن تماسك القصيدة وتناسب معانيها، يقول: "وينبغي أن تكون النقلة من أحد المعنيين إلى الآخر فيما قصد فيه التفرع متناسبة، وأن يكون المعنى الثاني مما يحسن اقترانه بالأول ويفيد الكلام حسن موقع في النفس (8). وهذا يتفق مع أبرز ما يميز النص عن اللانص بما يتوفر عليه النص من تماسك شديد بين وحداته، حتى يبدو قطعة واحدة متناسقة الأجزاء. وهو ما عبّر عنه المحدثون بالتشكيل الخطابي.

لئن استعيرت هذه الفكرة من الباحث الفرنسي "ميشال فوكو" إذ التشكيل عنده عبارة عن مجموع العلاقات التي تربط محتوى الخطاب وأجزائه من مفاهيم وغيرها... وعلاقة الفرد وما يصدره من خطاب مع عالمه الاجتماعي والسياسي والديني (9). وبالتالي فإن تأثر الفرد (المبدع) بالكون المحيط به وتفاعله معه يكسبه القدرة على تجسيد موقفه منه، بحيث يشكل واقعا جماليا مختزلا

3- ابن طباطبا (محمد أحمد العلوي، ت: 322هـ)، عيار الشعر، تحقيق عباس الساتر، دار الكتب العلمية بيروت، ط2، 2005، ص: 129.

4- المرجع نفسه، ص: 131.

5- المرجع نفسه، ص: 44.

6- الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص: 95.

7- الجاحظ، البيان والتبيين، ج1، ص: 67.

8- حازم القرطاجني (أبو الحسن) منهاج البلغاء وسراج الأدباء، تح: محمد الحبيب ابن الخوجة، الدار العربية للكتاب، تونس، ط3، 2008، ص: 54.

9- بندر الهدال ويعقوب الشوردي، البراكسيماتيكية ورحلة البحث عن المعنى، كتاب العربية المفاهيم (1)، ط1، 2009، ص: 102، 103.

وعليه يبدو التشكيل اللغوي جملةً من العناصر المتشابكة المفضية إلى نتاج فني جميل، يتولى المبدع إدارة توزيعها في نطاق علاقات الترابط والتماكك التي تخرج الكلام من كونه تأليفاً مرجعياً مألوفاً إلى عمل فني يجاري تجربة الشاعر ويملاها بالحيوية والانتعاش، فيبدو النص الأدبي كغيره من النصوص الأخرى نسيجاً لغوياً "لا تختلف فيه قواعد الربط، ولكنه يتميز عن سائر النصوص بطرق توظيف هذه القواعد ومثيلاتها فيه"⁽¹⁰⁾، إذ "ليس من لوازم الافتنان في الشعر ابتكار المعاني، بل الإحاطة بها مع دقة إبرازها"⁽¹¹⁾.

لا يعدّ هذا الطرح سبقاً في مجال الدراسات النقدية، طالما أن بواكيره حملتها نظرية النظم لـ "عبد القاهر الجرجاني" (ت 471 هـ) الذي يعد السابق تاريخياً لتحديد مفهوم التشكيل وبخاصة لما جعل النظم نظير النسيج والصياغة والبناء والوشي والتجوير وما أشبه ذلك مما يوجب اعتبار الأجزاء بعضها مع بعض حتى يكون لوضع كل حيث وضع علة تقتضي كونه هناك، وحتى لو وضع في مكان غيره لم يصلح⁽¹²⁾ بحيث إنّ هذه الأجزاء تكتسب قيمها ودلالاتها جراء تقابل بعضها ببعض، فلا قيمة لأي جزء بمعزل عن باقي الأجزاء، وعليه "فالألفاظ المفردة التي هي أوضاع اللغة لم توضع لتعرف معانيها في أنفسها ولكن لأن يضم بعضها إلى بعض، وبضمها تكون الفائدة"⁽¹³⁾، ذلك أن التشكيل الكلي للبنية ليس شرطاً حتمياً لإنتاج النص، بل أيضاً عامل حاسم للغاية لفهم المفسر للنص⁽¹⁴⁾.

ومنه يبدو النظم عند "الجرجاني" نظرة تشكيلية تعنى بالعلاقات الخاصة التي تؤلف بين الكلمات فتحصل الدلالة، لذا يرى "الجرجاني" أن قيمة المفردات ليست في رصفها كيفما كان، وإثماً في نطها التشكيلي الذي يمنح الألفاظ الفائدة (دلالات خاصة)، ويترتب على ذلك أن الفصاحة لا تكون في أفراد الكلمات، بل في ضم بعضها إلى بعض، وليس المقصود بضم بعضها إلى بعض أن تأتي في النطق إثر بعض، بل تعليق معانيها بعضها ببعض⁽¹⁵⁾.

والحال ذاته بالنسبة لـ "سيبويه" في كتابه "الكتاب"، إذ اشتمل على بعض الظواهر النصية، والتي إن لم تترق لتشكّل منظومة متكاملة لنحو النص كما هو في الدراسات الحديثة، فهي على الأقل دليل مادي على أن فكرة النص كانت مختمة في الفكر اللغوي العربي قديماً، رغم أن جهود العلماء وقتئذ كان منصبة على نحو الجملة، وثملت هذه الإشارات النصية في المظاهر اللغوية من مثل الحذف الذي اعتبره المحدثون من أدوات الربط النصي غير المذكورة، إذ يعمل على تقيق التماسك والانسجام من خلال تكفل المتلقي بملاء الفراغات البنية كما قام عليها دليل في النص، إذ اتفق النحاة والبلاغيون على أن لا حذف في الكلام إلا بدليل يدل عليه لقارئ وعلاقات مقالية وتركيبية. وكذا الحال المؤكدة للجملة؛ فالحال في عرف النحاة هو وصف نكرة بيّن هيئة صاحبه أثناء وقوع الفعل، وقد يخرج لما يرى من حال المخاطب وسياق الحال بهدف التوضيح والتوكيد ولفت الانتباه بعد أسماء الإشارة والضمائر، الواضح أن سيبويه يضع في الاعتبار طبيعة المقام الحالي وظروف المخاطب وأحواله، لأن هذه التراكيب لم تأت على ما تعارف عليه النحاة من تباين هيئة صاحب الحال عند حدوث الفعل، فلا فعل حاصل. وقد

10- الأزهري الزناد، نسيج النص (بحث في ما به يكون الملفوظ نصاً) المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، ط1، ص: 7

11- أحمد ضيف، بلاغة العرب في الأندلس، دار المعارف للطباعة والنشر، سوسة، تونس، ط2، 1998، ص: 198.

12- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص: 49

13- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص: 539.

14- فوفجانج هاينه مان ودبتر فيهتجر، النص نوعه ونمطه، تر/ سعيد حسن بحيري، علامات في النقد، النادي الأدبي الثقافي بجدة، مج13، ع: 51، 2004،

ص: 148.

15- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص: 359

أشار إلى مسائل لغوية كثيرة لم يعالجها كما عالجها من سبقه من مثل التوابع التي لها دور فاعل في التماسك النصي وتحقيق الانسجام إلى حد بدت فيه التوابع كأنها كلمة واحدة مع متبوعها، كمنزلة الصفة من الموصوف والتأكيد من المؤكد فلا يدخلها عطف أو ربط، لشدة الامتزاج بينهما حتى يصبح كالاسم الواحد⁽¹⁶⁾ على حد تعبير "سيبويه"، يقول في (باب مجرى النعت على المنعوت والشريك على الشريك والبدل على المبدل منه وما أشبه ذلك). ومن النعت: مررت برجل لا قائم ولا قاعد، جُرّ لأنه نعت، كأنك قلت: مررت برجل قائم، وكأنك تحدث من في قلبه أن ذاك الرجل قائم أو قاعد، فقلت لا قائم ولا قاعد لتخرج ذلك من قلبه⁽¹⁷⁾.

لم يكن علماء العربية القدامى بمنأى عن عالم النص ولا عن الظواهر النصية، عبر محاولاتهم تجاوز مستوى الجملة المعزولة والبحث في الكل المفيد، ولعل أقدم ما وصلنا من إشارات للنصية ما انتهى إليه "سيبويه" في كتابه "الكتاب" إذ يجمع دارسو هذا الأثر أن سيبويه لم يَخْصُ "الكتاب" بعلم النحو، وإنما جمع علم الأصوات والنحو والبلاغة والقراءات وغيرها من علوم عصره التي دارت حول فصاحة القرآن حتى وإن عدّ الكتاب في النحو فقط، فقد كان النحو "دراسة لنظم الكلام وكشفا عن أسرار تأليف التراكيب وبيانا لما يعرض له من ظروف، وتوصلا إلى ربط المعنى بالسياق"⁽¹⁸⁾، علما أنه ليس من اليسير الوقوف على كل الإشارات النصية في كتب التراث، بل في ما ذكرنا تأكيده على أن التراث اللغوي العربي يحمل في طياته بذور لسانيات النص من حيث هي فكرة أو مفهوم.

بعض الظواهر النصية في البلاغة العربية:

أسهم البلاغيون في بيان ترابط النص وتماسكه من خلال عدد من المعطيات التي تشعبت في معالجتهم وأهمها:

الفصل والوصل.

الفصل: الاتيان بالجملة الثانية بدون العطف.

الوصل : عطف جملة على أخرى بالواو، والبلاغة في الوصل أن تكون بالواو، دون سائر العواطف.

لعل أقدم إشارة إلى أهمية الفصل والوصل في الخطاب ما ورد في كتاب "البيان والتبيين" حين سرد الجاحظ تعريفات للبلاغة، وجاء في تعريفه أنه قال للفارسي: "ما البلاغة؟" فقال: "معرفة الفصل من الوصل"⁽¹⁹⁾. ذلك لغموضه ودقة مسلكه، وأنه لا يكمل لإحراز الفضيلة فيه أحد، إلا كَمَلَ لسائر معاني البلاغة⁽²⁰⁾ حيث يعتبر الجرجاني والسكاكي الفصل والوصل أصعب وأدق مبحث في البلاغة كلها إذ يرى الجرجاني أن من أتقن الفصل والوصل سهل عليه امتلاك بقية الأبواب.

الفصل والوصل من منظور الجرجاني

يتمحور جهد الجرجاني في باب الوصل والفصل حول "ما ينبغي أن يضع في الجمل من عطف بعضها على بعض أو ترك العطف فيها والمجيء بها منشورة تستأنف واحدة منها بعد الأخرى"⁽²¹⁾ وأبرز المبادئ التي تتحكم في وصف وتحليل الفصل والوصل عند الجرجاني ما يلي:

¹⁶ - سيبويه، الكتاب، ج1، ص: 421.

¹⁷ - المرجع نفسه، ج1، ص: 429.

¹⁸ - صالح بلعيد، التراكيب النحوية وسياقاتها المختلفة عند إمام عبد القاهر الجرجاني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1994، ص: 72.

¹⁹ - الجاحظ (أبو عثمان عمرو بن بحر، ت 255 هـ)، البيان والتبيين، تقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط7، 1998، ج1، ص: 88.

²⁰ - الجرجاني (أبو بكر عبد القادر بن عبد الرحمان بن محمد ت 471 هـ) دلائل الاعجاز، قرأه وعلق عليه: أبو فهر محمود محمد شاکر، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ص: 222.

²¹ - المرجع نفسه، ص: 222

أولاً: الأساس النحوي⁽²²⁾: حيث انطلق الجرجاني من مجموعة من القواعد والقيود النحوية التي بلورها النحاة من أجل ضبط العطف (كامتناع ذكر الواو بين الوصف والموصوف، أو بين التأكيد والمؤكد، أو امتناع عطف جملة على أخرى لا محل لها من الإعراب، وتمييزهم بين عطف المفرد على المفرد وبين عطف الجملة على الجملة).

عطف المفرد على المفرد: تبدو فائدته حسب الجرجاني في اشتراك الثاني مع الأول في الإعراب، وبذلك تنقل الواو العاطفة الحكم الإعرابي إلى الثاني فيطابق الأول في جميع حالاته الإعرابية: جاء زيدٌ وعليّ، أكرمت زيدًا وعليًا، ومررت بزيدٍ وعليّ. ذلك أنه ليس للواو معنى سوى الإشتراك في الحكم الذي يقتضيه الإعراب الذي أتبعته فيه الثانية الأولى⁽²³⁾.

عطف الجملة على الجملة: يميز الجرجاني في هذا الباب بين حالتين:

الحالة الأولى: أن يكون للمعطوف عليها محل من الإعراب، فعطف الثانية على الأولى منزل منزلة المفرد، كقولك: مررت برجل خلّقه حسن وخلّقه قبيح، فكلتا الجملتين صفة للنكرة وانتقل الحكم الإعرابي للثانية بوساطة الواو. الحالة الثانية: هي عطف جملة على أخرى لا محل لها من الإعراب، نحو: زيد قائم وعليّ قاعد، يعلق الجرجاني قائلاً: "لا سبيل لنا إلى إدعاء أن الواو أشركت الثانية في إعراب قد وجب للأولى بوجه من الوجوه"⁽²⁴⁾، وعليه نستخلص شروط عطف جملة على أخرى و التي هي⁽²⁵⁾:

- أن يكون حكمها حكم المفرد.
- أن يكون للأولى محل من الإعراب.
- أن تنقل الواو إلى الثانية حكماً وجب للأولى.

مما تقدم نستنتج أن الجرجاني انطلق من عطف المفرد على المفرد كأصل يبني عليه عطف الجملة على الجملة، ويوضح ذلك قوله: "إذ لا يكون للجملة موضع من الإعراب حتى تكون واقعة موقع المفرد، وإذا كانت الجملة الأولى واقعة موقع المفرد، كان عطف الثانية عليها جارياً مجرى عطف المفرد على المفرد"⁽²⁶⁾.

الأسماء الواصفة والمؤكدّة⁽²⁷⁾: لا تحتاج إلى رابط يربطها بموصوفها أو مؤكداها، كقولك: "جاءني زيد الظريف" و "جاءني القوم كلّهم" فإن "الظريف" و "كلّهم" ليسا غير "زيد" و "القوم" فالأول صفة لزيد والثاني تأكيد للقوم لذا لم يحتاجا إلى رابط يربط بينهما، أي يربط بين التابع والمتبوع.

الجمل الواصفة والمؤكدّة: إن ما يسري على المفرد في هذه الحال هو ما يسري على الجملة كأن تكون مؤكدة للتي قبلها أو مبيّنة لها، وضح الجرجاني ذلك بقوله تعالى ﴿أَلَمْ ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ﴾^{البقرة 2} قوله ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ بيان وتوكيد وتيقن لقوله ﴿أَلَمْ ذَلِكَ الْكِتَابُ﴾ وهو بمنزلة أن تقول: "ذلك الكتاب، ذلك الكتاب" والداعي إلى جعله خالياً من العاطف هو أنه "لا شيء يميز به عنه فيحتاج إلى ضمّ يضمّه إليه وعاطف يعطفه عليه"⁽²⁸⁾. وأليك هذا الجدول الموضح للأساس النحوي:

²² - محمد خطابي، لسانيات النص، مدخل لانسجام الخطاب، ص: 100.

²³ - الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص: 223.

²⁴ - الرجوع نفسه، ص: 223.

²⁵ - محمد خطابي، لسانيات النص، مدخل لانسجام الخطاب، ص: 101.

²⁶ - الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص: 223.

²⁷ - الرجوع نفسه، ص: 227.

²⁸ - الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص: 227.

الواصلة	عطف جملة على جملة	الواصلة	عطف مفرد على مفرد	
الواو	اشترك في الحكم الإعرابي	الواو	اشترك في الحكم الإعرابي	الوصل
معنوية	التأكيد البيان	معنوية	موصوف - صفة مؤكد - مؤكد بيان - تخصيص	الفصل

ثانياً: الأساس المعنوي⁽²⁹⁾:

معنى الجمع : اقترح الجرجاني هذا المبدأ ليفسر العطف الحاصل بين جملتين لا محل للمعطوف عليها من الإعراب إذ لما كان مبرر العطف بين جملتين هو وجود حكم مشترك بينهما والحكم في هذه الحال منعدم بحث الجرجاني عن علة تبرر العطف وقد وجدها فيما سماه "معنى الجمع" واستدل بالمثل: "زيد قائم وعمرو قاعد" ومبرر العطف هو إما أن زيدا كائن بسبب من عمرو وإما أن زيدا وعمرا كالنظيرين والشريكين⁽³⁰⁾ بحيث إذا عرف السامع حال الأول عنه أن يعرف حال الثاني⁽³¹⁾ لاقتراحهما في ذهنه وهذا مبرر من مبررات العطف. "ولك على ذلك إن جئت فعطفت على الأول شيئاً ليس منه بسبب ولا هو مما لا يذكر بذكره ويتصل حديثه بحديثه لم يستقم"⁽³²⁾.

النظير والشبه والتقيض⁽³³⁾: وهذا المبدأ هو مجوز العطف معنوياً حين امتناعه معيارياً، ويسميه الجرجاني "الإخبار عن الأول وعن الثاني" والقيد المجوز أو المسوغ للعطف هو أن يكون الخبران شبيهين أو تقيضين أو نظيرين ويتضح ذلك في ما يلي:

- زيد طويل القامة وعمرو شاعر ← الخبران ينتميان إلى حقلين دلاليين مختلفين - (تقيضين)
- زيد طويل القامة وعمرو قصير ← انتزعت الصفتان من صفة واحدة (طول القامة وقصرها) (نظيرين)
- زيد شاعر وعمرو كاتب ← انتزعت الصفتان من نشاط متشابه - (شبيهين)

ثالثاً: التضام النفسي والتضام العقلي⁽³⁴⁾: إذا كان المبدأ السابق يبرر العطف تبريراً معنوياً، فإنّ هذا المبدأ يبرر العطف تبريراً تداولياً، لأن الجرجاني نظر إلى الخطاب من **زاوية التلقي**، أي من خلال علاقة المتلقي بالخطاب، فتعود مقبولية العطف إلى أسباب تداولية، وتوضيحاً لذلك ضرب الجرجاني هذا المثال: "عمرو قائم وزيد قاعد" فالشخصان في ذهن المتلقي لا يفترقان حتى إذا عرف حال أحدهما تاق إلى معرفة حال الثاني، لكن اقتران الأشخاص في ذهن المتلقي مختلف من طرف إلى آخر لذلك فإن مبدأ التضام النفسي نسبي، في حين أن مبدأ التضام العقلي عام لأنه مرتبط بالوقائع (المعاني في اصطلاح الجرجاني) في مثل قولنا: - العلم حسن والجهل قبيح - العدل محمود والظلم مذموم - الاجتهاد حسن والكسل قبيح.

²⁹- محمد خطاي، لسانيات النص، مدخل لانسجام الخطاب، ص: 102.

³⁰- الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص: 224.

³¹- المرجع نفسه، ص: 224

³²- المرجع نفسه ص: 176

³³- المرجع نفسه، ص: 225.

³⁴- محمد خطاي، لسانيات النص، مدخل إلى انسجام الخطاب، ص: 103.

فالمبرر الدلالي للعطف كون الخبر عن الثاني مضادا عن الأول، وأما المبرر التداولي فكون الواقعتين متضامتين عقليا بالنسبة لمجموعة لغوية متجانسة.

نخلص مما سلف إلى أن العطف بين الجمل لا يحكمه فقط مبدأ نحوي وهو الاشتراك في الحكم الإعرابي، وإنما تحكمه مبادئ متنوعة نجو: معنى الجمع = التشبيه والنظير والنقيض، التضام النفسي = بالنسبة للأشخاص وهو مبدأ نسبي، التضام العقلي = بالنسبة للوقائع وهو عام. ويمكن أن تختزل هذه المبادئ في مبدأ عام هو [الاشتراك في...] (35)

الفصل: التأكيد:

إذا كان الجرجاني قد اهتم بارتباط الجمل بعضها ببعض بوساطة الواو، فإنه يهتم هنا بالعلاقة الخفية القائمة بين الجمل المشكلة للخطاب، وهي علاقة لا تعتمد على رابط شكلي ظاهر سطحيًا، وقد أورد الجرجاني لتوضيح هذه العلاقة أمثلة من القرآن الكريم منها مثلاً: قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ خَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَعَلَى سَمْعِهِمْ وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ البقرة 7.6. فقوله ﴿لَا يُؤْمِنُونَ﴾ تأكيد لقوله: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾ وقوله: ﴿خَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَعَلَى سَمْعِهِمْ﴾ تأكيد ثانٍ أبلغ من الأول، لأن من كان حاله إذا أُنذر مثل حاله إذا لم ينذر كان في غاية الجهل، وكان مطبوعاً على قلبه لا محالة (36).

وقوله: ﴿وَإِذَا تَنَلَّى عَلَيْهِ آيَاتُنَا وَلَّى مُسْتَكْبِرًا كَأَن لَّمْ يَسْمَعْهَا كَأَن فِي أُذُنِهِ وَقْرًا﴾ لقمان 7. فالتشبيه الثاني لم يعطف على الأول لأن المقصود من التشبيه بمن في أذنيه وقر هو بعينه المقصود من التشبيه بمن لم يسمع، بيد أن التشبيه الثاني وإن كان يؤكد الأول أقوى من الأول في الذي أُريد (37). لذا تعتبر تأكيد جملة لأخرى وسيلة هامة من وسائل تماسك الخطاب رغم أن كيفية الاتصال معنوية غير معتمدة على رابط شكلي.

الفصل :

صيغة الخطاب (38): يقول الجرجاني: "ومما هو أصل في هذا الباب أنك ترى الجملة وحالها مع التي قبلها حال ما يعطف ويقرن إلى ما قبله، ثم تراها قد وجب فيها ترك العطف لأمر فيها صارت به أجنبية مما قبلها" (39).

وعلى هذا النحو ينتقل الجرجاني إلى بحث مظهر آخر من مظاهر الخطاب التي توجب الفصل على خلاف ما قد يعتقد وقد أطلق عليه محمد خطابي في كتابه "مدخل إلى لسانيات النص" مصطلح "صيغة الخطاب" (40) بناءً على تحليل الجرجاني لآي الذكر الحكيم والتي منها قوله تعالى: ﴿وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ آمَنُوا قَالُوا آمَنَّا وَإِذَا خَلَوْا إِلَى شَيَاطِينِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ وَيَمُدُّهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ البقرة 14.15. يذهب الجرجاني إلى أن متأمل هذه الآية قد يوحى له ظاهرها بوجوب عطف ﴿اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾ على قوله: ﴿إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ﴾ لأنه ليس أجنبياً عنه وله في القرآن نظائر جاءت معطوفة على ما قبلها، منها قوله تعالى: ﴿يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَهُوَ خَادِعُهُمْ﴾ النساء 4 وقوله أيضاً: ﴿مَكَرُوا وَمَكَرَ اللَّهُ﴾ آل عمران 3، فما داعي فصل قوله تعالى: ﴿اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾ عما قبله؟

35- المرجع نفسه، ص: 104.

36- الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص: 228.

37- نفسه، ص: 229.

38- محمد خطابي، لسانيات النص، مدخل لانسجام الخطاب، ص: 108.

39- نفسه، ص: 231.

40- نفسه، ص: 108.

المبرر الذي يقدمه الجرجاني هو اختلاف صيغة الخطاب في الآية، فقوله تعالى ﴿إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ﴾ حكاية عن المنافقين وليس بخبر من الله تعالى وقوله ﴿اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾ خبر من الله تعالى أنه سيجازيهم على كفرهم واستهزائهم، لذا امتنع عطف ما هو خبر من الله تعالى على ما هو حكاية عن الكافرين. يقال الشيء ذاته عن قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ، أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ وَلَكِنْ لَا يَشْعُرُونَ﴾^{12، 11}. فقوله: ﴿إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ﴾ خبر من الله عنهم، وقوله: ﴿إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ﴾ حكاية عنهم، هذا موجب الفصل، فما مسوغ العطف في نظائر هذه الآيات؟

فلو تأملنا قوله تعالى ﴿يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَهُوَ خَادِعُهُمْ﴾¹⁴² لوجدنا مسوغ العطف كون صيغة الخطاب واحدة، أي أن الخطاب أخرج في صيغة واحدة وهو الخبر عنهم وليس في صيغتين؛ خبر وحكاية.

بناء على ما سبق ذكره يمكن أن نعتبر أن أحد المبادئ التي تحكم فصل الخطاب أو وصله هو صيغته؛ فإذا كانت الصيغة متماثلة حكاية أو خبرا وصل الخطاب وإن كانت مختلفة فصل.

خبر / حكاية	←	فصل	خبر / خبر	←	وصل
حكاية / خبر	←	فصل	حكاية / حكاية	←	وصل

تعد نظرية النظم لعبد القاهر الجرجاني من أهم الدراسات المنهجية المتصلة بلسانيات النص عند القدماء والتي تتعلق بالتضام (الترابط) حيث يقول: "ليس الغرض بنظم الكلم أن توالى ألفاظها في النطق، بل أن تناسقت دلالتها وتلاقت معانيها على الوجه الذي اقتضاه العقل"⁽⁴¹⁾...واعلم أنك إذا رجعت إلى نفسك علمت... أن لا نظم في الكلم ولا ترتيب حتى يعلق بعضها ببعض ويبني بعضها على بعض، وتجعل هذه بسبب من تلك... وإذا كان كذلك فبنا أن ننظر إلى التعليق فيها والبناء وجعل الواحدة منها بسبب من صاحبها ما معناه وما محموله"⁽⁴²⁾.

لعل أهم ما يميز نظرية النظم هو فكرتها الجوهرية المتمثلة في التعالق والربط بين أجزاء الكلم، كثيرا ما مثل عبد القاهر الجرجاني لهذه الفكرة بصناعة الديباج حيث الخيوط الكثيرة منها ما يذهب طولا ومنها ما يذهب عرضا ومنها ما يبدأ به ومنها ما يثنى به حتى تتشابك جميعا وتبدو كأنها خيط واحد. كما أكدت نظرية النظم التضام والانساق بين الكلمات حيث يقول: "وذلك أن نظم الحروف هو تواليها في النطق... أما نظم الكلم فليس الأمر فيه كذلك لأنك تقتضي في نظمها آثار المعاني وترتيبها على حسب ترتيب المعاني في النفس، فهو إذن تعتبر فيه حال المنظوم بعضه مع بعض، وليس هو النظم الذي معناه ضم الشيء إلى الشيء كيف جاء واتفق وكذلك كان عندهم نظير النسيج والتأليف والصياغة والبناء والوشي والتحبير، وما أشبه ذلك مما يوجب اعتبار الأجزاء بعضها مع بعض حتى يكون لوضع كل حيث وضع علة تقتضي كونه هناك وحتى لو وضع في مكان غيره لم يصلح"⁽⁴³⁾، يفرق الجرجاني إذا بين نظم الكلمة المفردة ونظم الجمل والعبارات التي تقتضي شرط الإفادة إذ يجب مراعاة الجانب الدلالي لا الشكلي فقط.

أشار الجرجاني إلى أهمية التماسك الدلالي والترابط بين أجزاء النص والتعالق كما أشار إلى علاقة وهي من علامات التماسك النصي. وأشار أيضا إلى دور المتلقي في الحكم على تماسك النص، ذلك أن التواصل لا يتم بين أجزاء النص الداخلية فقط بل يتعداه إلى التواصل بين المنتج والنص والمتلقي إضافة إلى البيئة المحيطة وهذا ما يبرر كون المتلقي ركنا أساسيا من أركان التحليل النصي. ولن يؤتى هذه الصفة إلا إذا على درجة من الكفاءة التي تمكنه من استيعاب النص وتفكيكه وتمثل تلك

⁴¹ - الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص: 50

⁴² - المرجع نفسه، ص: 55.

⁴³ - المرجع نفسه، ص: 49.

الكفاءة في معرفة لغة النص وأسلوبه وسياقه، فهو يعد مشاركا في النص وهذه المشاركة لا تضمن قطيعة بين البنية والقراءة وإنما تعني اندماجا في عملية دلالية واحدة، فممارسة القراءة إسهام في التأليف، إلى الحد الذي يبدو فيه المتلقي مبدعا ثانيا.